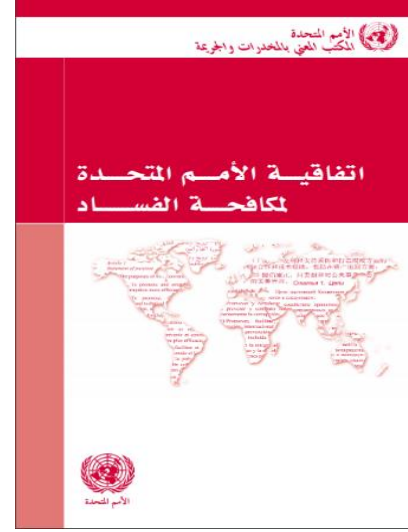




شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



ورشة عمل

نحو تعزيز العمل الجماعي في مكافحة الفساد

الرباط، المغرب، 20-21 دجنبر 2017

محتوى العرض

مؤتمر دول الأطراف

المحتوى

الرؤية

الوثائق والمرجعيات ذات
الصلة

المجالات الرئيسية

المسار

الاتفاقية وأهداف التنمية
المستدامة

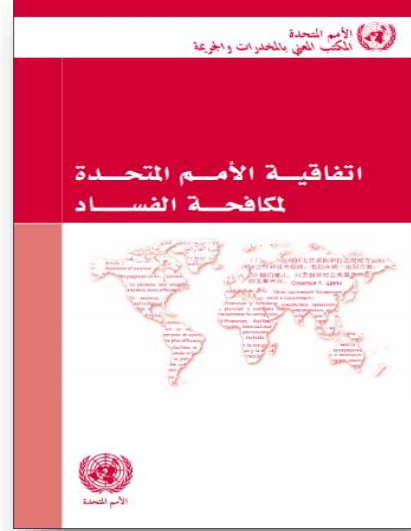
طبيعة النصوص

الأغراض

الرؤية

خارطة طريق لمعايير وقواعد
وتدابير تمكن الدول من تعزيز
نظمها القانونية والإجرائية
لمكافحة الفساد.

تستهدف تغيير في نوعية حياة
الناس من خلال التغلب على
الفساد كأكبر عقبات التنمية



تعبير عن التوجه العالمي
الجديد نحو اعتبار مكافحة
الفساد أولوية

آلية جامعة تعمل كمظلة
للاتفاقيات الدولية الأخرى التي
صدرت قبلها

مسار وضع الاتفاقية واعتمادها



140 دولة موقعة

183 دولة طرف



فتح باب التوقيع في 9
يناير من عام 2003

دخلت حيز التنفيذ في 14
يناير 2005



نقاشات المجتمع الدولي
حول وضع صك قانوني

لجنة مخصصة للتفاوض
في 4 يناير 2000

حالة التوقيع والمصادقة على الاتفاقية

20 دولة طرف



دولة موقعة:
سوريا



دولة غير
طرف: صومال



وقع المغرب على الإتفاقية في 9
دجنبر 2003 وتمت المصادقة
عليها في 9 ماي 2007



182 دولة طرف
140 دولة موقعة
20 دولة عربية طرف وواحدة موقعة

دول أطراف
دول موقعة
دول لم توقع ولم تصبح طرف في الاتفاقية

أغراض الاتفاقية (المادة الأولى)

ترويج وتيسير التعاون
الدولي والمساعدة
التقنية في مجال مكافحة
الفساد.

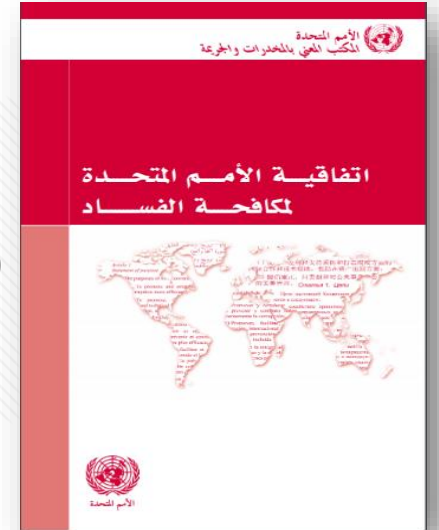
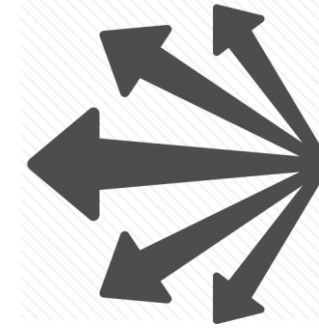


ترويج وتدعيم التدابير
الرامية إلى منع
ومكافحة الفساد بصورة
أنجع وأكفأ.

تعزير النزاهة
والمساءلة والإدارة
السليمة للشؤون
العمومية والممتلكات
العمومية.

محتوى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أحكام عامة (مادة 1 إلى مادة 4)	1
التدابير الوقائية (مادة 5 إلى مادة 14)	2
التجريم وإنفاذ القانون (مادة 15 إلى مادة 42)	3
التعاون الدولي (مادة 43 إلى مادة 50)	4
استرداد الموجودات (مادة 51 إلى مادة 59)	5
المساعدة وتبادل المعلومات (مادة 60 إلى مادة 62)	6
آليات التنفيذ (مادة 63 إلى مادة 64)	7
أحكام ختامية (مادة 65 إلى 71)	8



المجالات الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

التدابير الوقائية



سياسات وهيئات مكافحة الفساد، وفي مجال الوظيفة العامة، وفي مجال المشتريات الحكومية، وفي مجال المالية العامة، ومجال شفافية القطاع الخاص، الوصول الى المعلومات، ونزاهة القضاء، وإشراك المجتمع والتعاون بين الأطراف المعنية، ومنع غسل الأموال.

التعاون الدولي



التعاون الدولي في المسائل القانونية ومبادئ التعاون الدولي ومبدأ إزدواج التجريم واحترام حقوق الانسان والتعاون في التحقيق في الجرائم المالية وصور التعاون الدولي وتسليم المجرمين والتعاون القانوني المتبادل وأساليب التحري الخاصة.

التجريم وإنفاذ القانون



الرشوة والاختلاس في القطاعين العام والخاص، وإساءة استغلال الوظائف، والمتاجرة بالنفوذ والإثراء غير المشروع، وأفعال مرتبطة بالفساد، وغسل الأموال والإخفاء، وإعاقة سير العدالة والإثبات والتقدم والتعاون المحلي.

استرداد الموجودات



تطور في الصكوك الدولية المعنية والتحري والاستدلال والتجميد والحجز والمصادر وإرجاع المصادرات واستخدامها.

طبيعة نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نصوص اختيارية (غير إلزامية)

مثال:
يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب، عند الاقتضاء، ما لم تقرر الدول الأطراف خلاف ذلك ، ان تقتطع نفقات معقولة تكبدتها في عمليات التحقيق او الملاحقة او الاجراءات القضائية المفضية الى ارجاع الممتلكات المصادرة او ان تتصرف فيها بمقتضى هذه المادة".
الفقرة (4) من المادة 57

مثال:

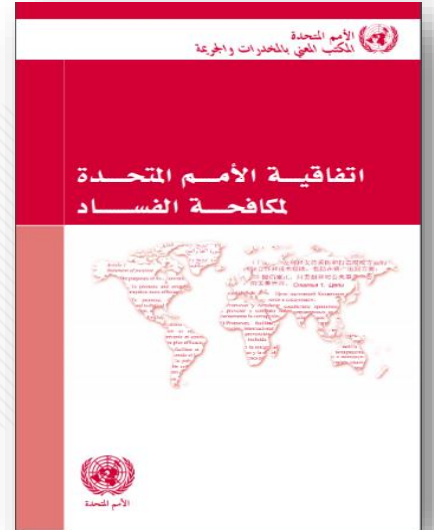
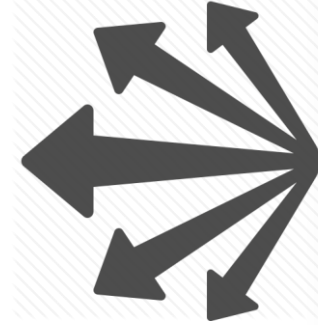
"على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية .."
الفقرة (2) من المادة 13

مثال:

"تسعى الدول الأطراف إلى تنمية وتعزيز التعاون العالمي والاقليمي ودون الاقليمي والثنائي بين السلطات القضائية واجهزة انفاذ القانون واجهزة الرقابة المالية من اجل مكافحة غسل الاموال"
الفقرة (5) من المادة 14

قواعد إلزامية

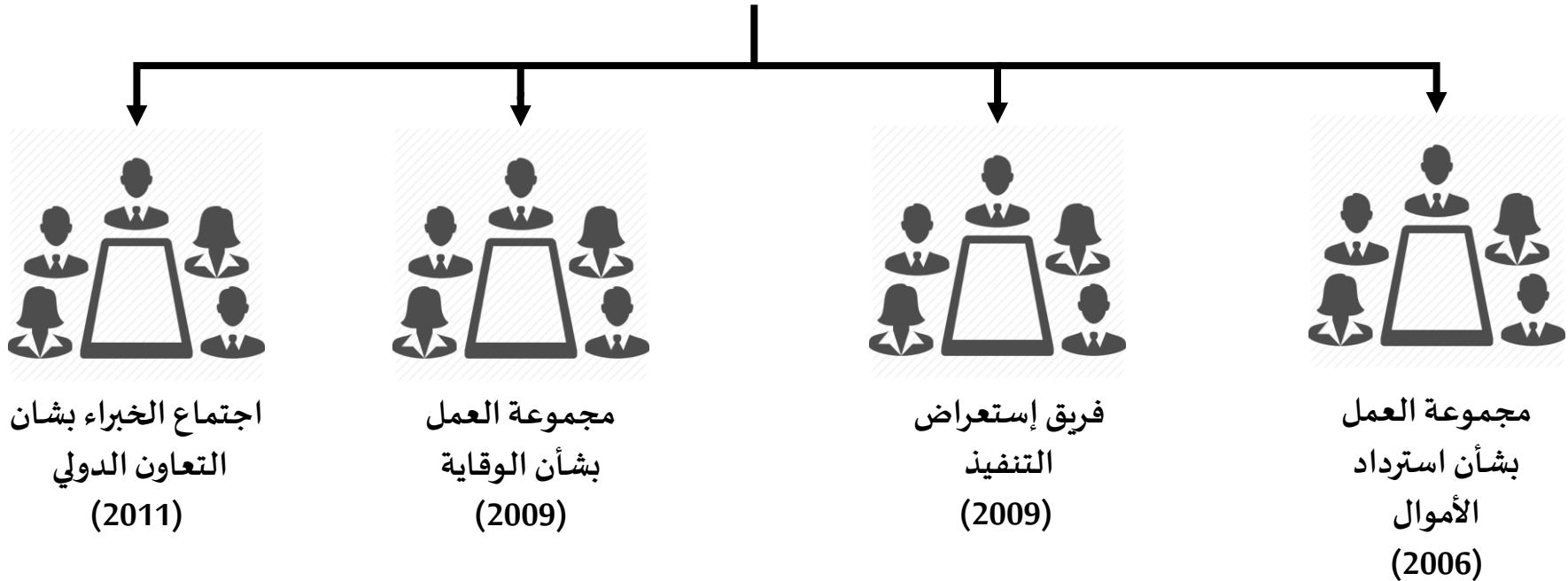
إلزام بالسعي والأخذ بعين الاعتبار



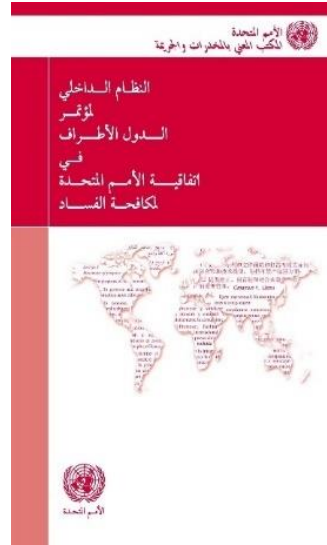
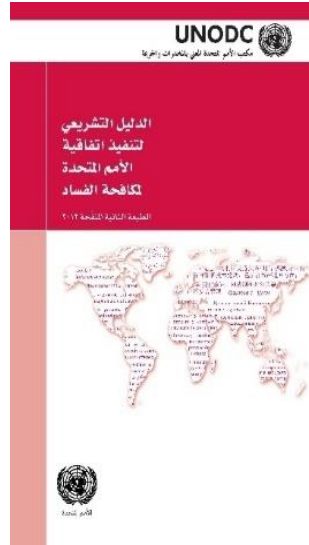
مؤتمر الدول الأطراف

(المادة 63)

- تحسين قدرات الدول الأطراف لتنفيذ الاتفاقية
- تفعيل تعاون الدول الأطراف فيما بينها لتحقيق أهداف الاتفاقية
- تشجيع تنفيذ الاتفاقية واستعراضها



الوثائق والمرجعيات ذات الصلة بالاتفاقية

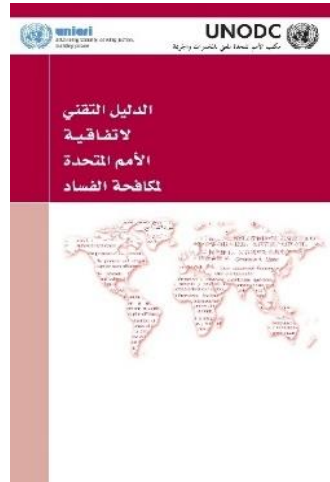


• الأعمال التحضيرية للاتفاقية

• قرارات مؤتمر دول الأطراف

• القواعد التوجيهية الدولية والإقليمية

• وثائق إرشادية بشأن الاتفاقية



الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة

١٧ هدفاً لتحويل عالمنا



الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030. الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما. إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. كفاءة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

شكرا

ريم قائدبيه

مسؤولة البحوث والتنسيق في المشروع الإقليمي
لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية
التابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي